دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر– التجربة الإمارتية أنموذجا–

The role of free zones in attracting foreign direct investment in Algeria

- The UAE experience as a model-

شنوف عبد الرؤوف[1]، شيخة مبروك العروسي [2*]، بوبكر عباسي[3]

[1] جامعة ورقلة (الجزائر)، chennouf.abderraouf@univ-ouargla.dz

[2] جامعة الوادي (الجزائر)، chikha-laroussi@univ-eloued.dz

[3] جامعة الوادي (الجزائر)، boubakeur-abbassi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/18؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/11/08؛ **تاريخ النشر**: 2020/12/31

ملخص: تسعى الجزائر لإجراء إصلاحات اقتصادية على عديد المستويات من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف من ورائها إلى تجاوز أزماتها وتحسين معدلات النمو، ونظرا للأهمية التي يمكن أن توليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة فإن هاته الأخيرة تسعى لخلق بيئة استثمارية مناسبة بغية جلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب ، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة منا لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية ذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات.

الكلمات المفتاح: المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإمارات العربية المتحدة.

تصنيف JEL : E2 ؛ N7

Abstract: Algeria seeks economic reforms at many levels by taking a series of measures in order to overcomie its crises and improvie growth rates, due to the importance of foreign direct investment wich play a great in improving the economic performance of the country, Algeria seeks to create an appropriate investment environment in order to bring a greater The study is an attempt to highlight the role played by the free zones in encouraging foreign and national investments, as these regions offer facilities and privileges

.

Key words: Free Zones, Foreign Direct Investment, United Arab Emirates.

Jel Classification Codes : E2 ؛ N7

* المؤلف المراسل

I- تمهيد :

لعل ما يفكر فيه صناع القرار في الجزائر هو إيجاد البديل للانتقال التدريجي للاستغناء عن النفط، وفي إطار الجهود للحاق بالركب و في ظل المتغيرات الاقتصادية المسارعة سعت الدولة لتنفيذ برامج وسياسات كان الهدف منها إحداث تطورات هائلة على مستوى الاقتصاد.

وبناء على هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية: فيما يكمن المناطق الحرة في جذب الاستثمار ألاجني المباشر للجزائر في ظل التجربة الإماراتية ؟

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال التعرض للنقاط التالية:

أولا– الإطار النظري للمناطق الحرة.

ثانيا– الاستثمار في الجزائر.

ثالثا– اثر المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ضوء التجربة الإماراتية.

أهداف الدراسة:

– محاولة توضيح كل ما يتعلق بأهمية المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة و المستثمر.

– الاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة وإعطاء صورة اقتصادية لها.

ـ الوقوف على تأثير المناطق الحرة على الاستثمار ألاجني المباشر.

أهمية الدراسة: لقد ظهرت وبدت لنا أهمية الدراسة من خلال:

– الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر في إطار قوانين الاستثمار.

– نتائج الدراسة قد تفيد في الوقوف على بعض نقاط الضعف لإرساء بيئة استثمارية في الجزائر.

I.1– الإطار النظري للمناطق الحرة

إن زيادة إعداد أعداد المناطق الحرة في مختلف دول المعمورة شدت انتباه الباحثين والدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع وأثار هذه المناطق وبين إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة المنشئة، ومن هذا المنطلق سوف نقوم بتسليط الضوء عليها من خلال التطرق لماهيتها ثم أهمية و مقومات نجاحها و إدراك التفرقة بينها و بين بعض المفاهيم الأخرى.

1 ماهية المناطق الحرة

1.1 مفهوم المناطق الحرة: حضي مفهوم المناطق الحرة باهتمام كبير لذلك تعددت واختلفت تعاريفها باختلاف الأنظمة والتشريعات الحكومية والمنظمات الاقتصادية ومن هاته التعارف ندرج ما يلي:

عرفتها لجنة الإحصاء التابعة لهيئة الأمم المتحدة LONU " بأنها مجال جغرافي بحدود ثابتة ومداخل مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق الجنائية أو الجمركية، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من

طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج متبعة في ذلك نفس إجراءات الدخول، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[1].

في حين ترى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"على أنها جزء من أرض الدولة المعزولة والمقفلة المحاطة بالأسوار تقام سواء بالميناء أو بجواره ولا يقيم بها السكان بصفة دائمة وتمنح بها تسهيلات في عملية الشحن والتفريغ لكافة البضائع عدا الممنوعة، ولا تخضع هذه المنطقة للنظام الجمركي المحلي، كذلك تعرف أنها المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته ثم يقف ليلتقط أنفاسه ويقرر خطواته التالية"2

أما التعريف المقدم من طرف لوغو باسكال "المنطقة الحرة هي مجال صغير، محدد جغرافيا أين النشاطات الصناعية أو التجارية وتستفيد من نظام خاص بها في مجال الجباية هذه الأخيرة، وقد تكون محفظة أو ملغاة وهي السائدة غالبا، وقد تكون موضوع لتخفيف تنظيمي, أنه مؤشر أين السلع المادية تستطيع الدخول لتخزن بحريا، ذلك بالنظر إلى خروجها اللاحق إذ في الغالب تستفيد من نظام جمركي خاص، حيث أن المنتوجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة، ولا للحقوق الجمركية خاص، إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتجات إلى الإقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة"3.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هنالك عدة خصائص تتميز بها المناطق الحرة ذلك ينظرا لوجود عدة مفاهيم لها، لذلك يمكن أن نشملها في خصائص إدارية وخصائص عامة.

- الخصائص الإدارية: المساواة– الشمولية و العالمية– اللابيروقراطية – تعطيل القوانين– نظام جبائي مرن.
- الخصائص العامة: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة– المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة– معزولة جمركيا.

2.1 التطور التاريخي للمناطق الحرة (النشأة والتطور): أن فكرة المنطقة الحرة تعود إلى 166 قبل الميلاد حيث قررت الإمبراطورية الرومانية وضع حد لهيمنة(RHODER) في البحر الأبيض المتوسط، فاختارت الجزيرة الصغيرة اليونانية (DELOS) في بحر إيجا لتخصها بنظام يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم وأن تأثير هذه الإجراءات كان حالا فعالا، فبسرعة فائقة أنشأ 30000 عمل في الجزيرة، فأصبحت بمقتضى ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية، حيث أقيمت هذه المناطق من أجل جذب التجارة الدولية العابرة لذلك كانت تقام على المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة4.

ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت البدايات العملية لتطورها عندما شهدت أوروبا آنذاك تطورات في الصناعة والتجارة وتوسع رقعة المستعمرات وازدياد حدة الصراع والسيطرة على مصادر الخامات وتقاسم الأسواق والتحكم فيها مما جعلها تتجه لإنشاء مناطق حرة في المستعمرات وكان من أهمها في ذلك الحين تلك التي أقامتها بريطانيا في جبل طارق(عام 1704) وفي سنغافورة (عام 1819) وفي هونغ كونغ (عام1842) أما المناطق التي إقامتها الدول الأوروبية هامبورغ (عام1881) ميناء (نابولي عام 1849)، فتتوسع وتنتشر في

بقاع العالم خاصة في أوروبا قبل أن تتراجع وتنكمش بعد الحرب العالمية الأولى وخصوصا (عام 1930) لتعود وتنشط مجددا بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ النشاط التجاري بالانتعاش والأتساع تدريجيا فأقيمت آنذاك على سبيل المثال منطقة ميناء بنما(عام 1945)5.

إلا أنه في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية مع ما تحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف وكانت المنطقة الحرة في أيرلندا معروفة باسم شانون والتي أنشأت عام 1959 ولكن في العصر الحديث وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين شهد زيادة إنشاء هذه المناطق لجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتنمية المنطقة التي تتم إقامة المنطقة الحرة بها6.

3.1 أنواع المناطق الحرة: منذ ظهورها إلى يومنا هذا تنوعت وتعددت صورها وأشكالها فيمكن تقسمها وفق ما يلي:

1.3.1 حسب الموقع والمساحة: تصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي7:

- المناطق الحرة العامة: تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي وتظم أكثر من مشروع.

- المناطق الحرة الخاصة: تعتمد على تحديد المشاريع القائمة فيها وتقتصر الفائدة على إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص

لها بذلك ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها.

- المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها: يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة.

2.3.1 حسب نوعية النشاط المتواجد فيها :

- المناطق الحرة التجارية8: يقوم نشاطها على استيراد سلع من خارج البلد أو داخله بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب فقد تجري على البضائع بعض العمليات البسيطة التي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها.

- المناطق الحرة الصناعية9: تتضمن العمليات الصناعية المقامة فيها عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير، ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي.

- المناطق الحرة الخدمية10: مفهوم المناطق الحرة لا يقتصر على النشاطات التجارية والصناعية بل يتعدى الخدمات التي تستفيد من العديد من المزايا الضريبية والإدارية.

3.3.1 حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة فيها تنقسم إلى قسمين وهما11:

- المناطق الحرة الوطنية: وهي تخص دولة واحدة، حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.
- المناطق الحرة الدولية (المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيد الدولي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو الخاص، وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة .

2 المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة: يوجد هنالك بعض المفاهيم والأنظمة المشابهة للمناطق الحرة في عدة مميزات نذكر منها ما يلي:

1.2 الجنات الجبائية12: هي مكان يلجأ إليه المستثمرين الأجانب بغية الاحتماء من الضرائب الثقيلة التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية، فيتم إعفائهم تحت غطاء شركات غير المقيمين.

2.2 الأسواق الحرة13: هي تلك الأماكن (المتاجر المعفاة من الرسوم) الواقعة في الموانئ أو المطارات التي تعرض فيها السلع

الاستهلاكية تامة الصنع، غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية بغرض بيعها للأفراد العابرين لسد احتياجاتهم، فتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل.

3.2 مناطق التجارة الحرة14: هي صورة من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر تقوم على إزالة كافة القيود الجمركية وغير جمركية على التجارة والسلع والخدمات فيما بينها.

4.2 نظام التجارة العابرة15: ومفاده أن تجتاز السلع الأجنبية الحدود الإقليمية للدولة أثناء انتقالها من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة، دون أن تلتزم بدفع ضرائب على الواردات بحيث يتم تصديرها دون أن يحدث تغير فيها، لما تحققه من فوائد تعود على الدولة التي تمر بها، خاصة فيما يتعلق بالتأمين عليها ونقلها.

5.2 النظم الاقتصادية الجمركية:

1.5.2 نظام المستودعات16: موجه للتخزين والتعامل بالسلع الأجنبية المستحقة للحقوق الجمركية، وهو يشمل عدة أشكال

(المستودع العمومي– المستودع الخاص– المستودع الخصوصي– مستودع التخزين– المستودع الصناعي).

2.5.2 نظام السماح المؤقت17: بموجب هذا النظام تسمح السلطات الجمركية من دفع الرسوم المقررة عن المواد والسلع والمستلزمات المستخدمة في الإنتاج بقصد إعادة تصديرها، وكذا الأصناف المستوردة بقصد إصلاحها أو تكملة صنعها.

3.5.2 نظام رد الضريبة18: يتم بموجبه استرداد المورد للضرائب الجمركية التي سبق تحصيلها على وارداته(سلع، مواد أولية، مواد نصف مصنعة) المستخدمة في عملية تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، وذلك عن طريق إعادة تصديرها إلى الخارج.

4.5.2 نظام التحسن النشيط19: يسمح بمنح توقيف التحصيل الكلي للحقوق والرسوم عند الاستيراد بالنسبة للسلع الأجنبية الموجهة لإعادة التصدير تحت شكل منتوج تعويضي بعد أن يخضع إلى التحويل، التصنيع، تصليحات محددة.

5.5.2 نظام التحسن الساكن20: تلجأ المؤسسات الوطنية للتوجه إلى الصناعة الأجنبية، لأغراض مختلفة لمباشرة وتكملة تصنيع أو تحويل منتجات وطنية يعاد استيرادها ثانية بإعفاء كلي أو جزئي من الحقوق والرسوم عند الاستيراد.

3 أهمية المناطق الحرة ومقومات نجاحها:

1.3 أهمية المناطق الحرة: إن إنشاء هاته المناطق يكتسي أهمية بالغة لما تقدمة للمستثمرين وللدولة المضيفة

1.1.3 بالنسبة للمستثمرين: يستفيد المستثمر من عدة مزايا في المناطق الحرة نذكر منها ما يلي21:

– حرية تحويل الأرباح ورأس المال المستثمر وأجور العاملين والخبراء الأجانب الناشئة في المناطق الحرة إلى الخرج دون قيود.

– عدم خضوع الواردات والصادرات لقيود الاستيراد أو التصدير بالإضافة حرية استخدام وتوظيف الأيدي العاملة المحلية؛

– السماح بملكية واستثمار الأجانب للمشروعات العاملة بشكل كامل والضمانة القانونية الممنوحة للشركات الاستثمارية بعدم جواز تأميم أو نزع ملكية المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها.

ويوجد أيضا العديد من المزايا الأخرى التي تمنحها المناطق الحرة للمستثمرين نذكر منها22:

– الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة، خاصة في البلدان النامية؛

– التمتع بما يتوفر من مواد أولية، أو أي سلعة يحتاجها المشروع من السوق المحلي، خاصة الدول التي تحتوي على مواد خام متنوعة، حيث توفر للمستثمر عدة امتيازات، والتي منها تكاليف استيرادها من نقل وشحن وربح للوقت؛

– يساعد الموقع المتميز والإستراتيجي للمناطق الحرة في سهولة إيصال السلع والمنتجات المصنعة في الأوقات المناسبة وبأقل التكاليف الممكنة من خلال استخدامها كمستودعات تخزينية قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

2.1.3 بالنسبة للدولة المضيفة: تسعى كل دولة من دول العالم لإنشاء مناطق حرة خاصة بها ذلك بغية

– تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام و المياه و الكهرباء23؛

– زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة من خلال الإيجارات والضرائب على الأجور24؛

– تشغيل الأيدي العاملة، إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الأيادي العاملة الوطنية وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما يعكس إيجابية على رفع إنتاجية هذه القطاعات25.

مقومات نجاح المناطق الحرة: لإنجاح فكرة المناطق الحرة هنالك مجموعة من المقومات والعوامل يجب توافرها

2.3 مقومات نجاح المناطق الحرة: لإنجاح فكرة المناطق الحرة هنالك مجموعة من المقومات والعوامل يجب توافرها داخلها نذكر منها ما يلي:

1.2.3 اختيار الموقع المناسب: يلعب اختيار الموقع الجغرافي دور حيويا في نجاحها فله اثر على تكاليف الإنشاء للمنطقة من جانب وتكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية من جانب آخر [26].

2.2.3 الاستقرار السياسي والأمني: أبرز المشكلات المعيقة لجذب الاستثمار وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغيير السريع للحكومات والتغيير الدائم للسياسات الاقتصادية27.

3.2.3 نوعية الهياكل القاعدية: تعتبر ميزة أساسية كالبنى التحتية الذكية وتوفر الخدمات المالية والمصرفية المتطورة، كذلك توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة 28.

4.2.3 وضوح الأهداف المرسومة: لابد من تحديد الأهداف من إقامتها بدقة، ووضوح الخطط والآليات للوصول إلى الغاية التي ينبغي أن تكون متناسبة مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياستها الاقتصادية 29.

II – الطريقة والأدوات :

الاستثمار في الجزائر:

شهد الاقتصاد في العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، دفعت الجزائر كغيرها من الدول لبذل جهود كبيرة لإتباع سياسات تهدف بالأساس لتخطي أزماتها الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

1 المناطق الحرة في الجزائر: قامت الجزائر في نهاية القرن الماضي بسن مجموعة من القوانين و المراسيم التنظيمية لإنشاء منطقة حرة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات وتعظيم المكاسب والإيجابيات التي تعود على الاقتصاد.

1.1 الإطار القانوني لنشأة المناطق الحرة: كانت أول تجربة قانونية للجزائر مع المناطق الحرّة في القانون 79-7 المتضمن قانون الجمارك المعدل و المتمم ثم في المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المعروف بقانون ترقية الاستثمار فتم إدخال مصطلح مناطق حرة في القوانين الوطنية لأول مرة بفضل قانون المالية لسنة 1993 في مادته 93 التي جاءت لتعديل المادة 1 فقرة 2 من قانون الجمارك رقم 79-7 والتي نصت بعد تحديد مشتملات القطر الجمركي على انه يمكن إنشاء مناطق حرة في القطر الجمركي لا تخضع كلية أو جزئيا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل وفق الشروط التي سيحددها قانون خاص، وفي عام 1998 تم تعديل قانون الجمارك مرة ثانية، وتم الاحتفاظ بإمكانية إنشاء المناطق الحرّة ليس في المادة الأولى منه التي عدلت لتنص على محتويات الإقليم الجمركي، بل في المادة الثانية التي تشير إلى وجوب تطبيق قانون الجمارك والتنظيمات الجمركية على كامل الإقليم الجمركي، و تنص في الفقرة 2 على انه يمكن إنشاء مناطق حرة في

الإقليم الجمركي على ألا تخضع هذه المناطق للتشريع والتنظيم الساريين كليا أو جزئيا حسب الشروط التي تحدد بموجب القانون وهذا التعديل لا يزال ساري المفعول إلى يومنا.هذا وكنتيجة لهذين النصين يتبين لنا أن المشرع الجزائري أحال إلى قانون خاص لوضع كل النظام القانوني للمناطق الحرة30

2.1 المنطقة الحرة ببلارة:" جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 لتوحيد نظام الاستثمار المطبق على الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء في مجال إنتاج السلع والخدمات وجعلها تستفيد من عدة أنظمة تشجيعية سواء في إطار النظام العام أو الأنظمة الخاصة وتمت محاولة تجسيد هذا النظام في الميدان من خلال إنشاء المنطقة الحرّة لبلارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97–106 لسنة 1997"31.

تقع منطقة بلارة في دائرة الميلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل بحوالي 50 كلم و تتوفر على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا استراتيجيا بالإضافة إلى قربها من32:

– الطريقين الوطنيين 27 و 43 الرابطين بين جيجل و سكيكدة؛

– خط أنابيب الغاز الذي يصل بين جيجل و سكيكدة؛

– تبعد عن مطار فرحات عباس بحوالي 50 كلم و 45 كلم عن ميناء جنجن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي بحوالي 45 كلم؛

– تتربع المنطقة على مساحة قدرها 523 هكتار مهيأ أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد و محاطة المنطقة بجدار علوه 205متر و طوله 13000 متر؛

– في إطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من اجل التهيئة الكاملة تم إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء الغار و الماء الشروب؛

– ربط المنطقة بميناء جنجن و كذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7 كلم و تم حفر بئر كبير بطاقة قدرها 50 لتر/ثانية؛

– ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكة الحديدية طوله 6 كلم.

إلا انه في سنة 2001 تقرر إصدار قانون جديد للاستثمار هو الأمر رقم 01–03 الذي نص في مادته 35 على إلغاء المرسوم التشريعي رقم 93–12 و لم يضع إحكام جديدة للمناطق الحرة، وفسرته وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات التي بادرت بمشروع القانون ذلك بان تحدد الأحكام المتعلقة بالمناطق الحرة التي نص عليها قانون الاستثمار القديم في تشريع خاص تقترحه وزارة التجارة و هذا ما تم فعلا من خلال الأمر رقم 03–02 المتعلق بالمناطق الحرة، فلقد خصص الأمر رقم 03–02 لتحديد القواعد العامة التي تحكم المناطق الحرّة وكذا النظام التحفيزي المطبق على الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق ووضع هذا الأمر بمبادرة من وزارة التجارة التي بررت ضرورة إعادة النظر في نظام المناطق الحرة، ووضع نص خاص بها بوجود عدة ثغرات في النظام القديم، بينتها تجربة المنطقة الحرّة لبلارة التي لم يتم التمكن من تجسيدها بسبب المناخ الاقتصادي والإداري لذا قررت السلطات وضع قانون خاص تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2002على مستوى مجلس الحكومة، ثم على مستوى مجلس الوزراء و اعتبر نصا تكميليا لنص الأمر رقم 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار بل أكثر تشجيعا للاستثمار منه لكن الأمر 03–02 لم يجد طريقا إلى التطبيق إذ بقي حبرا على ورق، و في 10 نوفمبر 2004 أوردت الصحف الوطنية خبر على لسان وزير التجارة أن الحكومة قررت تجميد هذا النص و فسره وزير التجارة انه لا يوجد ما

يمنع الجزائر من تجسيد المناطق الحرة مستقبلا أي في الخمسين السنة القادمة و لكن تم إلغاء منطقة بلارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-01 و التي حولت إلى منطقة صناعية فسرت الحكومة ذلك بمتطلبات الاقتصاد الوطني الذي يمر بمرحلة انتقالية33.

2 الاستثمار في الجزائر

فتحت الجزائر عهدة اقتصادية جديدة بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1999 في التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر بغية إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية للنمو الاقتصادي.

1.2 المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري: قبل التطرق للاستثمار سنحاول إلقاء الضوء على أداء الاقتصاد الوطني في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لذلك اخترنا المؤشرات الخاصة بالسنوات 2014 إلى 2016 لمعرفة مدى تأثير الإصلاحات التي تمت من 2001 إلى 2014 على الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 01: أداء الاقتصاد الجزائري في أهم المؤشرات الاقتصادية.

المعلومات	الوح	20	20	20	20
الناتج المحلي الإجمالي	مليار	21	17	16	17
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	%	3.	3.	3.	1.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولا	54	43	40	41
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.	4.	4.	4.
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج	%	40	44	40	38
ميزان الحساب الجاري	مليار	-	27	28	21
ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي	%	4.	15	17	12
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار	63	38	27	40
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار	71	63	57	61
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار	17	14	11	96
عدد شهور الواردات التي تغطيها	شهر	29	26	23	28
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج	%	1.	1.	2.	2.
عدد السكان	مليو	39	39	40	41
معدل البطالة % من إجمالي القوة	%	10	11	11	12

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان للسنوات المذكورة.

بالنظر إلى الجدول السابق تجدر بنا الإشارة إلى بعض الملاحظات أهمها:

– انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي إذ انخفض هذا الأخير بنسبة 25 % بين سنة 2014 وسنة 2017 سببه تهاوي أسعار البترول منذ سنة 2014، مما يحتم إيجاد بدائل لتنويع مصادر الدخل والخروج من تبعية قطاع المحروقات، أهمها دعم الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي؛

– ارتفاع معدلات التضخم سببه السياسات التجارية المتبعة عبر تقييد الواردات مع غياب سياسات واضحة من طرف الحكومة لتعويض المواد المستوردة بمنتجات محلية ما يسبب نقصا في المعروض وارتفاعا في المستويات العامة للأسعار؛

– مع الاستقرار النسبي في إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي إلا أنه ومع انخفاض هذا الأخير فإن هناك انخفاضا يتبعه في الإنفاق الحكومي وهو ما تتبعه الحكومة عبر ما يسمى بسياسة التقشف بخفض النفقات العمومية وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، ويمكن حل هذه المشكلة بانتهاج سياسات التنويع الاقتصادي كما ذكرنا سابقا؛

– استمرار العجز في الميزان التجاري وبنسب قدرت 12.3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فرغم سياسة تقييد الواردات وتشجيع الصادرات المتبعة إلا أنها لم تنعكس بوضوح على قيمتهما، ولهذا ينبغي إتباع سياسات أكثر فعالية ووضوحا لتشجيع وتخصيص الاستثمارات المنتجة المساهم في خفض فاتورة الاستيراد من جهة ورفع حجم الصادرات وتنويعها من جهة أخرى؛

– تناقص كبير في إجمالي الاحتياطات الرسمية يتراوح بين 15 و20 % لتعويض انهيار أسعار البترول، ما يعني استنزافا كبيرا لاحتياطات الدولة، فما تبقى لا يكفي لتغطية سوى 28 شهرا من الواردات، ما يستلزم إجراءات جادة لتصحيح الخلل؛

– يبقى إجمالي الدين الخارجي في مستويات منخفضة نسبيا، راجع لجهود الدولة الجزائرية في التسديد المسبق للديون الأجنبية وهو يعتبر ميزة إيجابية يجب استغلالها والعمل على بقاء إجمالي الدين في هذه المستويات أو تخفيضه؛

– إن تزايد معدلات البطالة لتصل لأكثر من 12 % هو رقم يستدعي الوقوف عنده، لإسراع في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة لتوليد اقتصاد منتج للثروة وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

2.2 مناخ الاستثمار في الجزائر

يقوم تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برصد تطورات مناخ الاستثمار في 109 دولة حول العالم منها 16 دولة عربية، وسنبين فيما يلي أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

الشكل رقم 01: أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017.

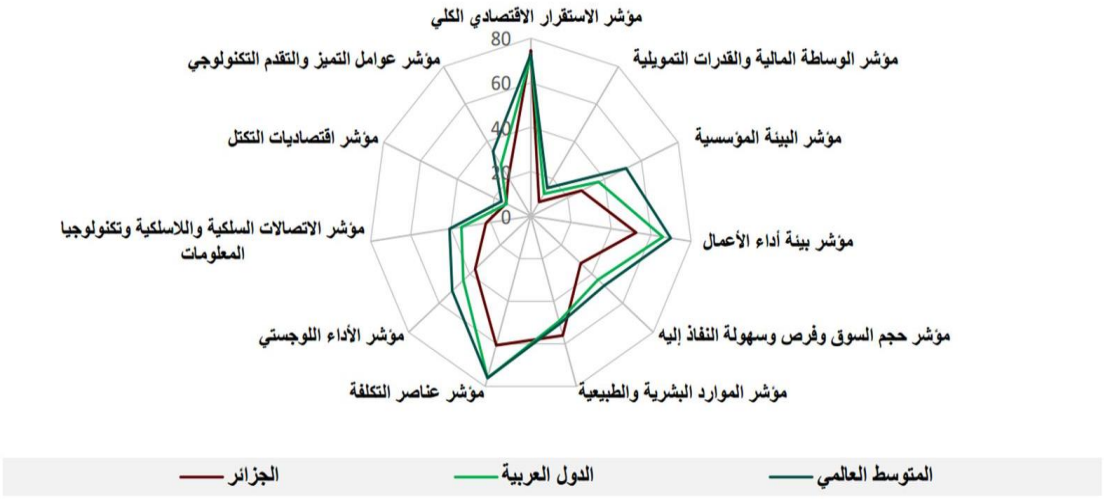

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

وبملاحظة أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية نجده يختلف عن المتوسط العربي والمتوسط العالمي في أغلب المؤشرات، وتقدمه في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، نتيجة لما تحتويه البلاد من طاقة بشرية تفوق نسبة الشباب فيها 70% و موارد طبيعة باطنية فهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي و البترول للإتحاد الأوروبي و الممون الطاقوي الرابع له، إضافة إلى هذه الثروات تختزن الجزائر في باطنها، مناجم شاسعة من الفوسفات، و الزنك، و الحديد ، و الألمنيوم.

ورغم التحسن النسبي في الأداء الجزائري ضمن المؤشر العام لمناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان إلا أن الترتيب الجزائري لا يعكس ذلك إذ بقي يراوح مكانه ما يعني أن الجهود المبذولة لا تزال غير كافية لجذب أكبر عدد من المستثمرين ما يستدعي تقييما داخليا لهذه الجهود وإجراء الإصلاحات المناسبة لتعزيز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية الجزائرية.

وبالنظر للمجموعات الرئيسية نجد تحسنا في الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة، في حين نجد أن أداء مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية وبعد أن عرفت تحسنا ملحوظا سنتي 2015 و2016 إلا أنه عاود الانخفاض سنة 2017 ما يحتم التركيز على المؤشرات الفرعية لاستدراك النقائص التي أدت إلى هذا الانخفاض.

3.2 تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

الجدول رقم 02: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر(مليون دولار أمريكي).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات الواردة	23 01.23	25 80.35	14 99.42	16 84.00	15 06.73	- 584.00	15 46.00
الأرصدة الواردة	19 540.20	22 120.56	23 619.98	25 312.87	26 819.60	26 232.29	27 778.29

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات UNCTAD

من الجدول السابق نلاحظ مجموعة من النقاط أبرزها:

- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا منذ بداية سنة 1999، هذا راجع لخروج الجزائر من الأزمة الأمنية وتحسن أداء المناخ الاستثماري بالإضافة لإصلاحات الاقتصادية التابعة لها التي قامت بها الدولة؛
- بالنظر إلى القيمة السالبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والمقدرة بـ 584– مليون دولار وبالتدقيق فيما جرى في هذه السنة نجد أن الجزائر قامت بصفقة شراء 51 % من أصول شركة جازي وقد بلغت قيمة هذه الصفقة 2.6 مليار دولار، فبطرح قيمة 584 مليون دولار من قيمة الصفقة نجد أن التدفق الاستثماري الوارد في هذه السنة هو 2600–2016=584 مليون دولار وهي قيمة معتبرة عند مقارنتها بالسنوات السابقة؛
- يبدو أن أزمة انهيار أسعار النفط حالت دون زيادة النمو لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وهو ما يظهر من خلال تدفقات السنوات السابقة للأزمة، مما انعكس على استكمال وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة في حين بدأت وتيرتها بالانخفاض في السنوات الأخيرة؛
- بالنظر إلى الأرصدة الاستثمارية نجدها تصاعدية الاتجاه وبدرجة ميل معتبرة، مع العلم أن ميلها بدأ بالانخفاض قليلا في السنوات الثلاثة الأخيرة لانعكاس أسعار البترول؛

- ببداية التعافي تدريجيا لأسعار النفط يمكننا أن نتوقع عودة التدفقات الاستثمارية إلى مستويات مهمة وتوجه الدولة لاستكمال وتيرة الإصلاح.

4.2 التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر:

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون	عدد	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2447	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1736	35	35
الإجمالي	15273	77	68

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

من الجدول يمكن ملاحظة:

- تحتل الصين المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات بحوالي 23 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في هذه الفترة، وهذا يعكس رغبة الصين في التوسع الاستثماري وولوج أكبر قدر من الأسواق العالمية خاصة الإفريقية منها بشتى الطرق ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تقدم كل من الصين وسنغافورة وتركيا في تراتيب الدول ذات حجم الاستثمار الهائل بالجزائر مقارنة بتقارير سنوات سابقة مما يوحي بمستقبل العلاقات الاستثمارية الواعدة مع هذه الدول؛

- تراجع حجم الاستثمارات الواردة من بعض الدول كفرنسا ما يدل على غياب شراكات إستراتيجية إنما هي قرارات استثمارية ظرفية؛

- يعتبر عدد الدول المستثمرة بالجزائر قليل جدا ما يعني عدم القدرة على استقطاب العديد من الجنسيات، مع ظل غياب بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القائمة.

الشكل رقم 02: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي بين جانفي 2012 وديسمبر 2016

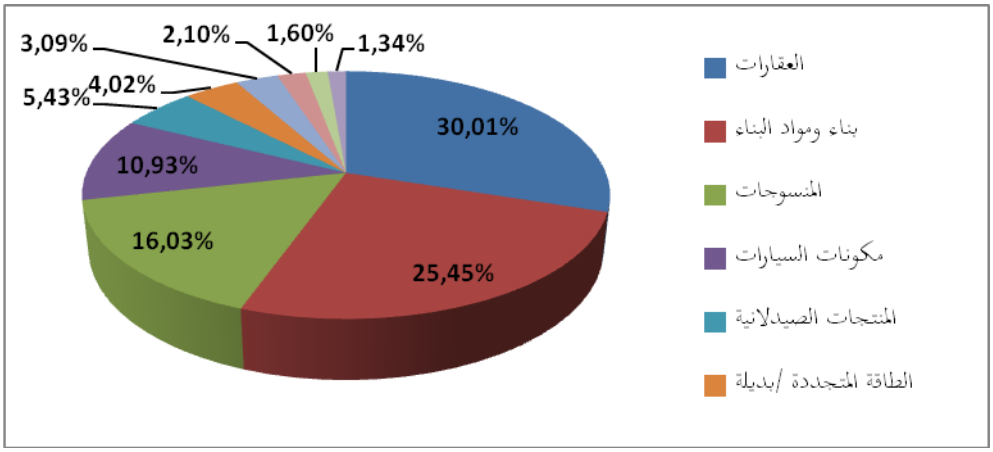

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة:

– استحواذ قطاع العقارات بالإضافة للبناء ومواد البناء على أكثر من 55 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة؛

– غياب استثمارات لها علاقة بالفلاحة والصناعات الغذائية عن هذه القائمة مع وجود الوفرة في الموارد الطبيعية من المساحات الهائلة والمتنوعة للأراضي الصالحة للزراعة التي تتميز بالجودة العالمية مما يدل على ضعف الرؤية المستقبلة لاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر كأحد البدائل الإستراتيجية؛

– غياب الاستثمارات المتعلقة بالصناعات الإستراتيجية الثقيلة كالحديد والصلب باستثناء ما يسمى بتركيب السيارات التي تحتل نسبة 11 % من الإجمالي؛

– توجه الدولة للاستثمارات في الطاقات المتجددة هو راجع لما تزخر به البلاد من موارد مائية سطحية وجوفية إضافة إلى إمكانية تطوير و الاستفادة من الطاقة الشمسية الموجودة بصحرائنا، مؤشر جيد لاهتمام الدولة بهذا المجال والتوجه لاستخدامها مستقبلا.

5.2 مقومات و معيقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

تتوفر الجزائر على مجموعة المقومات جعلت منها قبلة العديد من الاستثمارات منها:

- المقومات السياسية و الأمنية: يعتبر الاستقرار السياسي و الأمني احد أهم الشروط الأساسية لتوفير مناخ استثماري ملائم.
- المقومات التشريعية: سنت الجزائر العديد من القوانين المنظمة الاستثمار منذ الاستقلال تلائم مع حسب كل مرحلة من مراحل اقتصادها.
- المقومات الاقتصادية: كبر حجم الأسواق و تنوعه بالإضافة للبنى التحتية.
- المقومات الطبيعية: تمتلك الجزائر العديد من الثروات الطبيعية (البترول الغاز النحاس الحديد...).

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتحسين بيئة الاستثمار لكن تبقى هنالك العديد من العوائق قد يصادفها المستثمر ألاجنبي للاستثمار نذكر منها35:

–إن أنماط تسيير الاقتصاد المركز الذي مازال يسود الذهنيات يؤدي إلى قرارات وتقديرات ذاتية و ارتجالية لا تخضع لمقاييس قانونية وتصبح عائق أمام أي استثمار حقيقي.

– ارتباط وخضوع كل النشاطات الإقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب العديد من المراحل قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى 3 أو 4 سنوات.

–الإجراءات الإدارية الثقيلة والمعقدة وتعدد الفاعلين والوسطاء الذين يضاعفون من مدة وتكاليف المشاريع.

–التأخر المسجل بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا يشكل عائق لأي مبادرة فردية.

–أما فيما يخص الشباك الوحيد فإنه لم يقدم الدعم الكامل لأي مستثمر أجنبي بل هناك انفصاما بين التشريعات والقوانين من جهة و الواقع من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد غياب الاتصال الفعلي والتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.

III– النتائج ومناقشتها :

: المناطق الحرة والاستثمار في الإمارات العربية المتحدة

لقد كان الاقتصاد الإماراتي سابقا يعتمد بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط عام 1958 في حقل يسمى الباب، وتصدير أول شحنة من النفط عام 1963،.حدث التغيير الجذري في هيكل الحياة الاقتصادية للدولة والاجتماعية، الشيء الذي انعكس بشكل كبير تطور و ازدهار جميع قطاعات الدولة.

1 المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة: تنبع أهميتها للدولة بكونها أحد مصادر جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي إضافة لنقل المعرفة، لذا تم إنشاءها وفق إستراتيجيات وأهداف دقيقة وواضحة، فلم تعد مجرد جيوب لخلق فرص للعمل وتوليد الصادرات، إنما وسيلة للإصلاحات.

المكانة التجارية للمناطق الحرة: شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات نمو وتطور ملحوظا، ويرجعه الخبراء على أن المناطق الحرة قامت بدور حيوي في خدمة التنمية الاقتصادية للدولة وكرست الإمارات كمركز إقليمي وعالمي للتجارة الدولية والخدمات المالية، حيث تحتضن الإمارات نحو 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي إذ يوجد بها ما يزيد على 38000 شركة تتضمن 330000 موظف36.

الجدول رقم 04 : تطور حجم تجارة المناطق الحرة بالدولة للفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم).

البيان	011	012	013	014	015	2016
الواردات	22468	52373	81910	98623	75932	74034
الصادرات غير النفطية	2070	6331	0406	6346	4237	6322
إعادة التصدير	34146	81113	11159	13754	97013	85055

تجارة المناطق الحرة	67684	49816	13475	38723	97181	85410
نسبتها	%9.63	%2.6	%8.19	%0.23	%6.94	%4.98
إجمالي التجارة الخارجية	27666	055855	065450	072379	059011	078850

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الهيئة الاتحادية للجمارك و الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء بالإمارات للفترة المذكورة.

– لقد بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة في الدولة لعام 2015 حوالي 497 مليار درهم وبتراجع قدره 41.537 مليار درهم عن عام 2014 حيث قدرت بحوالي 538 مليار درهم، فقد شهدت ارتفاعا خلال الربع الأول لتصل 173.058 مليار درهم، لتتراجع خلال الربع الثاني بنسبة تراجع قدرت 3.39% و تستقر عند 167.186 مليار درهم، وتواصل التراجع في الربع الأخير عند 156.931 مليار درهم وبنسبة مؤية مقدارها 9.31% عن الربع الأول.

– زيادة صادرات الدولة غير النفطية تعكس الرؤية الإماراتية بالتخلص من التبعية النفطية لاقتصادها والاعتماد على مجموعة أخرى البدائل فيتوقع أن ترتفع عائدات القطاع السياحي تواصل النمو في العام 2018 لتصل إلى 91.1 مليار درهم بنمو قدره 13.5% قبل أن ترتفع بنسبة 12,7 % في العام 2019 لتصل إلى 102.7 مليار درهم، ومن ثم تصل وفقاً لتوقعات 2020إلى 113.9 مليار درهم بنسبة نمو قدرها 10.9 مليار درهم38.

– بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة لدولة الإمارات خلال عام 2016 مع الدول العربية حوالي 107.817 مليار درهم مسجلا تراجع بقيمة 10.583 مليار درهم مقارنة بسنة 2015 حيث كان حوالي 118.4 مليار درهم، أي ما نسبة 23.82% **و**بتراجع للسنة السابقة 2014 حيث بلغت ما قيمته 121.7 مليار درهم ومستحوذة على نسبة **22.6%** وهو انعكاس لتراجع للحجم الإجمالي لتجارة هاته المناطق نسبيا

– تتعامل الإمارات مع اغلب دول العالم، حيث بلغ حجم تجارة المناطق الحرة مع اسيا واستراليا و جزر المحيط الهادي سنة 2016 بحوالي 201361 مليون درهم أما نصيب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فكان 105903 مليون درهم.

– فخلال سنة 2015 بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة بدبي حوالي دبي حوالي 447.226 مليار درهم وبنسبة حوالي 90% من تجارة المناطق الحرة بقيمة واردات 249.660 مليار درهم وصادرات إجمالية 197565 مليار درهم لارتباط المنطقة بميناء جبل علي الذي أنشأ سنة 1976 ذو الموقع الإستراتيجي العالمي هامًا لقربه من مضيق هرمز مما يسهل انسياب حركة التجارة العالمية إلى شبه الجزيرة العربية فكانت بداية الفعلية 1985، فيما احتلت إمارة الشارقة المرتبة الثانية بحجم تجارة قدر بحوالي 32.730 مليار درهم وبنسبة 7% من إجمالي تجارة الدولة الخارجية للمناطق الحرة،

2 الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة:

1.2 الاستثمار الأجنبي الوارد لدولة الإمارات: "عمل استطلاع الذي أجرى على 100 شركة عبر وطنية تعمل في الإمارات على تبيان الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم والاستثمار في بيئة العمل في الإمارات، وتشير إلى أن الأسباب الرئيسية التي جعلت المستثمرين يتخذون قرار الاستثمار داخل الدولة هي وفق ترتيب تنازلي فالاستقرار السياسي في الإمارات وتوافر الاتصالات السلكية واللاسلكية (92%)، توافر الخدمات المصرفية (87%)، و انعدام الضرائب (83%)، والقيام بعمليات إقليمية قابلة للربح (77%) بالإضافة إلى تحدث الإنجليزية على نطاق واسع وتحويل الأرباح بنسبة 100% إلى الخارج (75%)..."38، ففي الفترة 30 افريل إلى 14 ماي 2017 قامت بعثة من الصندوق النقد الدولي تقودها السيد ناتاليا ماميريسا بزيارة الإمارات وبناءا على

الاستنتاجات الأولية التي تلخص إليها البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقارير يقدم إلى المجلس التنفيذي بعد موافقة الإدارة العليا للمناقشة واتخاذ القرار و المتمثل بما يلي39:

– تملك الإمارات احتياطات مالية كبيرة واقتصاد متنوع، فضلا عما تطبقه السلطات من سياسات قوية لمواجهة البيئة الجديدة مما يسهل التكيف مع المستجدات وحماية الاقتصاد والنظام المالي.

– من المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي إلى 3.3% في سنة 2017 انعكاسا لوتيرة الضبط المالي الأكثر تدرجا وزيادة قوة التجارة العالمية وارتفاع استثمارات معرض إكسبو 2020.

– تحقيق هدف العودة التدريجية إلى ميزانية متوازنة على المدى المتوسط يمكن أن يوفر الموارد للأجيال القادمة.

الشكل رقم 03: صافي التدفقات و اجمالي ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للامارات للفترة 2001-2016 (القيمة مليار دولار)

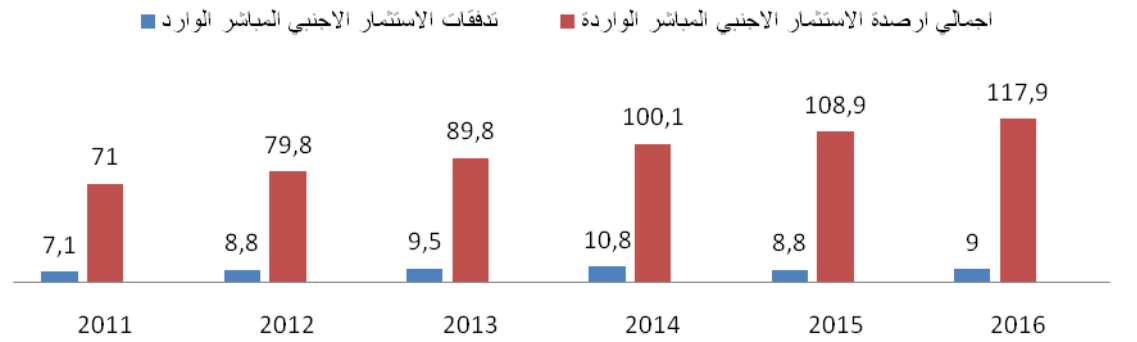

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، الإصدار 25، الإمارات، 2017، ص39

– طبقا لهاته لإحصائيات فقد حققت الإمارات تطورا ملحوظ في تطور نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة حيث كانت 8.8 مليار دولار عام 2015 لترتفع لتصل9 مليار دولار سنة 2016 وذلك ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخلة للدولة من 71 مليار دولار سنة 2011 إلى حوالي 117.9 مليار دولار سنة 2016، وبهذا يكون قد حقق نسبة نمو لعام 2016 قدرت بحوالي 8.26 %.

"... وجاء هذا الارتفاع نتيجة تزايد الاستثمارات في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة الأخرى، ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي 2017 الصادر عن الأونكتاد، فقد حققت دولة الإمارات نموًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 2.2% لتصل إلى ما يقرب من 9 مليارات دولار، مقارنة 8.8 مليارات دولار في العام 2015، وصنف التقرير دولة الإمارات في المرتبة 12 عالميًا بين قائمة الاقتصاديات الواعدة للاستثمار خلال الفترة من 2017 حتى 2019، فتستحوذ الإمارات على ما قيمته 16.9% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشرة لدول غرب اسيا و ما قيمته 26.5% من دول مجلس التعاون الخليجي..."40.

– تصدرت الإمارات جميع الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد بحوالي 9 مليار دولار لسنة 2016 تليها مصر في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليار دولار ثم السعودية في المركز الثالث بقيمة 7.45 مليار دولار.

2.2 الاستثمارات المحلية لدولة الإمارات:"... سعت الدولة لتحقيق المزيد من النجاح في تنويع مصادر الدخل في التحول إلى الاقتصاد المعرفي و على الرغم من تراجع أسعار النفط، فقد قام القطاعين الخاص والعام والحكومي بضخ مزيد من الاستثمارات التي

تزايدت مؤخرا لتمويل المشاريع الإستراتيجية والبنية التحتية حيث تضاعف إجمالي استثمارات الدولة بمقدار 5 مرات من نحو 79,6 مليار درهم عام 2001 إلى 354,4 مليار درهم عام 2015 وبمتوسط معدل نمو 11,3% "**41** و كما مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور قيمة الاستثمارات المحلية لدولة الإمارات عن الفترة 2001 – 2015 (القيمة مليار درهم).

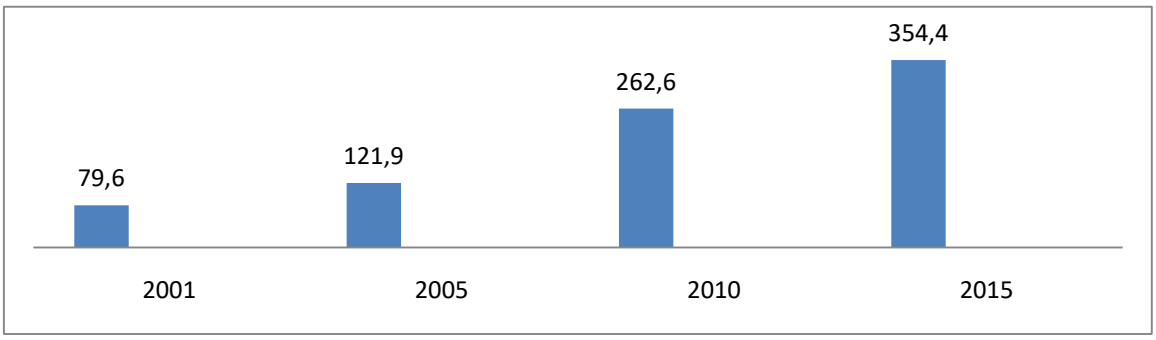

المصدر: وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية** المرجع السابق، ص 10.

3 المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الإماراتي: على الرغم من التراجع لأسعار النفط خلال عام 2016 إلى نحو 40.8 دولار للبرميل في المتوسط بالمقارنة بنحو 49.5 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام 2015، الذي كان له أثر على تراجع الإيرادات النفطية للدولة التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العام بنحو 14.7 **%** عام 2016 وسعي الدولة لتحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية الإمارات لعام 2021 (نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يصل لحولي 5**%**؛ نصيب الفرد الإماراتي من الدخل المحلي الإجمالي من أفضل 10 دول؛ نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي يصل لحوالي 5**%**؛ نسبة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في حدود 70**%**؛ المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية من أفضل 10 دول؛ مؤشر الابتكار العالمي من أفضل 10 دول42) ، فقد تميز الاقتصاد الإماراتي ببعض المؤشرات نذكر منها:

- "...وعلى المستوى الاقتصادي أن مساهمة القطاعات غير نفطية ارتفع بنسبة 2.7 **%** (بأسعار الثابتة) نهاية عام 2016 مقارنة بقيمته نهاية عام 2015 ، وأظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بنحو 16.7**%** كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 12.8**%** ونشاط البناء والتشييد بحوالي 10.3**%** أما مساهمة أنشطة الخدمات المالية فقد بلغت 10.1**%** وأنشطة الصناعات التحويلية فقد بلغت 9.5**%** تقريبا..."43.

- أما في ما يخص ميزانية السنة المالية 2018 الذي رفعته وزارة المالية ضمن الخطة الخماسية للسنوات (2017 ـ 2018) إلى المجلس الوزراء بكلفة قدرها 51.4 مليار درهم إي بزيادة 5.6 **%** على إجمالي اعتمادات ميزانية السنة المالية 2017، حيث أعلن عن ذلك الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الإمارات يوم الثلاثاء 7 نوفمبر 2017 أنه تم تخصيص 43 **%**من ميزانية للتعليم والصحة وتنمية المجتمع بنحو 22 مليار درهم، وقد بلغت معدلات الزيادة في الاعتمادات المالية للسنة 2018 مقارنة بالاعتمادات المالية للسنوات 2014-2015-2016 بنسبة تقريبا 12**%** و 5**%** و 6**%**.

- "...كذلك تواصل منح الائتمان والسياسات الهادفة إلي التوسع في تشجيع منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير اليد العاملة وفرص العمل في القطاع الخاص خلال العام المقبل 2018، إلا أن ارتفاع مستويات الأجور في القطاع العام يبقى أهم التحديات التي تواجه زيادة مستويات تشغيل المواطنين في القطاع الخاص..."44.

● بالنظر للجهود المبذولة لتطوير وتحسين مناخ جاذبية الاستثمار فإنها تتقدم في اغلب المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017 وفق تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هذا ما يعكسه ترتيبها في التقارير العالمية المؤسسات الدولية45.

IV– الخلاصة:

من خلال دراستنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ا في لجزائر و استعراض المناطق الحرة في الإمارات تبين لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر مقبول من ناحية مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية، علما انه يتجاوز المتوسط العربي و العالمي نظرا لوفرة للإمكانيات الطبيعية والبشرية.

وبالنظر إلى ما تحقق في الإمارات العربية المتحدة من تطور في حجم الاستثمار عبر الزيادة في المناطق الحرة ندرك مدى أهمية هذه الأخيرة بالنسبة للتجارة الخارجية، لذا ينبغي على الجزائر أن تحذو حذو الإمارات العربية في إنشاء وتطوير المناطق الحرة وتكييف قوانين الاستثمار كي يتماشى والبيئة الدولية لاستقطاب اكبر عدد من المستثمرين.

في إطار معالجتنا للدراسة السابقة توصلنا إلى استخلاص عدة نتائج نذكر منها علي سبيل المثال:

ـ نجاح المناطق الحرة مرتبط بوجود إستراتيجية اقتصادية واضحة وجلية داخل البلد المضيف لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهداف إنشاءها.

– ارتفع إجمالي تجارة المناطق الحرة بالإمارات من 286.6 مليار درهم بقيمة إيرادات بلغت 167.89 مليار درهم و بقيمة 118.7 مليار درهم للصادرات و إعادة التصدير سنة 2009 إلى ما يقارب 485.4 مليار درهم نهاية سنة 2016.

– تبنت الإمارات العربية المتحدة إستراتجية تنويع الاقتصاد ذلك بتقليص الاعتماد على النفط إلى حدود دنيا باجتماع عقدته الحكومة يومي 31.30 جانفي 2016 وسميّ بخلوة الإمارات ما بعد النفط.

– تملك الجزائر عديد المقومات الداخلية بالإضافة للموقع الاستراتيجي قد تجعل منها احد أهم أقطاب التجارة الدولية.

التوصيات:

بعد معالجتنا للموضوع يمكننا تقديم بعض التوصيات لمتخذي القرار والتي نراها ستسهم ولو بقدر بسيط في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتطوير الأداء الاقتصادي للبلد وتحقيق إقلاع بعد الركود الناجم عن تراجع العوائد الريعية كالآتي:

– تعديل قانون ملكية المشاريع 51/49 الذي يعتبر عائق في وجه المستثمر ألاجني.

تمكين ملكية المشروع بأكثر من 50% ملكية أجنبية في المشاريع الغير نفطية.

– تسهيل امتلاك العقارات الغير منقولة للمستثمرين الأجانب لتحفيزهم على توطين استثماراتهم وإطالة مدة إقامتها.

. لا قيود على تصاريح العمل و السماح بتحويل الأرباح إلى الخارج.

–الاستفادة من تجارب الدول الناجحة للمناطق الحرة بتبادل الخبرات و المعارف، و زيادة استعمالات الأساليب الحديثة والتقنية المتطورة.

– نقترح التركيز على النشاطات التي تخلق قيمة مضافة لإنشاء اقتصاد أقوى ويحقق أكثر مزايا بالنسبة للبلد المضيف.

– الإحالات والمراجع :

1 منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية (دراسة لبعض تجارب البلدان النامية)**، أطروحة دكتورا، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005، ص 99

2 شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، أطروحة دكتورا، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2015، ص 61.

3 زونية ريال، **المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و أفاق إنشائها في الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 10.

4 زكريا فوغال، **دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن)**، شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص32.

5 المرجع السابق، ص 14.

6 عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، **مجلة الأمن و الحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد364، رمضان 1433هـ، ص 65.

7 كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات و مصر و الجزائر)**، مذكرة الماجستير،جامعة المسيلة، 2012، ص 28- 30.

8 حميد شاشوه، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي، **مجلة الدراسات العدد الاقتصادي**، جامعة الاغواط، العدد أ 27 ، سبتمبر 2016، ص 322

9 علي عباس فاضل، و سومد عباس جواد، وزارة المالية الدائرة الإدارية، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)**، العراق، 2011، ص 4- 5.

10 شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، مرجع سبق ذكره، ص37.

11 لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 132.

12 منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 105

13 كريم جايز،مرجع سبق ذكره، ص 36.

14 مريم فضال، **المناطق الحرة و دورها في التنمية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008، ص 46.

15 كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 38.

16 زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

17 منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 25.

18 كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص39.

19 زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص 47.

20 المرجع السابق، ص 48 .

21 امجد زهير عبد الفتاح، **دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير، جامعة أل البيت، عمان، 2006، ص 58-91.

22 كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 44.

23 عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص27.

24 منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 123.

25 زكريا فوغال، مرجع سبق ذكره، ص37.

26 كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص54.

27 علي عباس– سومد عباس جواد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

28 شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

29 كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص58.

30 حسان نادية، **أسباب فشل الأمر 03–02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بن عكنون، 2007، ص13.

31 المرجع السابق ص 14.

32 منور اوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة، **مجلة الباحث**، جامعة بومرداس، العدد 2، 2003، ص 45

33 حسان نادية، مرجع سبق ذكره، ص 15–16

34 أنظر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لمؤسسة ضمان لسنة 2015 والذي يدرس ترتيب الدول المستثمرة بالجزائر بين جانفي 2003 وماي 2015.

35 زغيب شهرزاد، الاستثمار ألاجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاقه، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005، ص21.

36 أسامة احمد و آخرون، ملف المناطق الحرة، **جريدة البيان**، الإمارات، العدد 13752، 11-04-2018، ص8.

37 مصطفى عبد العظيم، السياحة بالإمارات، **جريدة الاتحاد**، الإمارات، 2016/08/26.

38 مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، **الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات**، الإمارات، 2017.

39 صندوق النقد الدولي، **اقتصاد الإمارات**، 17/168، 16-05-2017، واشنطن،2017، تاريخ الاطلاع 2018/03/20 13:20، على الموقع: http://www.imf.org

40 مريم عثماني، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإمارات، **مجلة البيان**، الإمارات، 2017/6/12، على الموقع: www.albayan.ae

41 وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية**، الإمارات، أغسطس 2016، ص 9.

42 مصطفى عبد العظيم، السياحة بالإمارات، **جريدة الاتحاد**، الإمارات، 2016/08/26، ص 36.

43 وزارة الاقتصاد، **التقرير الاقتصادي السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص26.

44 صندوق النقد العربي، **أفاق الاقتصاد العربي**، الإمارات العربية المتحدة، افريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص 18.

45 انظر تقرير وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية**، مرجع سبق ذكره، ص34- 35.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

شيخة مبروك العروسي، شنوف عبد الرؤوف، بوبكر عباسي (2020)، دور **المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر– التجربة الإمارتية أنموذجا– (ص ص 71–90)**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05(العدد 02)، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر ص.ص 71-90.

SCAN ME